«رابطة القرى في الخليل»، وهم حسن بدر (المدير السابق في وزارة التربية والتعليم الأردنية)، كمال النتشه (مدير سابق في الوزارة) عدنان جرادات (المدير السابق لاحدى الجمعيات التعاونية) (**المصدر نفسه**، ١٤/٧/١٩٨٢)؛ اعتقال أكثر من خمسين شخصاً في بلدة سعير، قضاء الخليل، ومصادرة هويات عشرات آخرين، بسبب تصديهم لاستفزازات «الروابط» في ٢٨/٧/١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ٢٩/٧/١٩٨٢). وقد ساهمت «الروابط» بدورها في عمليات الارهاب الموجهة ضد السكان. فعلى سبيل المثال، قامت في الفترة ما بين ٤ ــ ٩/٧/١٩٨٢ وفي منطقة نابلس وحدها باعتقال ٦٠٠ شخص تظاهروا ضد حفلة تأسيس «رابطة القرى في نابلس» (**النهار**، ١٠/٧/١٩٨٢)؛ وقتلت داوود الطاحوني (٢٥ عاماً) كما جرحت خمسة أشخاص آخرين في قرية بيت كهل، قرب الخليل، لاعتراضهم على وصل كهرباء القرية بكهرباء اسرائيل، علماً بأن القرويين كانوا قد اشتروا آلات لتوفير الكهرباء من مصادر أخرى (**المصدر نفسه**، ٢٠/٦/١٩٨٢). وبالإضافة إلى الاعتقالات العشوائية، والارهاب المسلّح، يشكل حظر التجول شكلاً آخر من الضغط المتزايد الذي يمارس على السكان لجعلهم ينتسبون إلى «روابط القرى»، فقد فرض حظر التجول لمدة ثمانية أيام على بلدة الظاهرية، قضاء الخليل، بسبب مقاطعة الأهالي للرابطة المحلية (**وفا**، ٢٧/٧/١٩٨٢). إن ما تتطلع إليه سلطات الاحتلال، هو جعل «الروابط» الجهة المخولة لتأمين معاملات السكان، بدلاً من البلديات. ولذلك، فانها استمرت في توسيع صلاحياتها على صعيد حاجات السكان الحياتية اليومية. ففي المجال الحيوي الذي تشكله مسألة السفر إلى الأردن، بالنسبة لسكان الضفة والقطاع، تم في حزيران الماضي، حصر إصدار تصاريح السفر «بروابط القرى» و «الإدارة المدنية». صحيح، أن الوعي الوطني يقود الأهالي إلى مقاطعة «الروابط»، ويشهد على ذلك حادث الباصات العاملة على خط قرية بني نعيم ــ مدينة الخليل، حيث رفض أصحاب الباصات الحصول على رخص من «رابطة القرى في الخليل» مقابل ٢,٥٠٠ دينار أردني، مما أدى إلى توقيف الباصات (**المصدر نفسه**، ٣/٦/١٩٨٢). ولكن، في ظل الظروف التي ستنشأ عن تصميم الاحتلال على إعطاء «الروابط» حق تحصيل بعض الرسوم، الخ... قد يصعب على الأهالي الاستمرار طويلاً في مقاطعتها، خاصة مع تزايد العراقيل الإدارية المتعددة التي تضعها السلطات الاسرائيلية أمام المجالس والبلديات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لمنعها من تقديم الخدمات العامة للمواطنين. من هنا، يأخذ النضال ضد «الروابط»، بوجهيه السياسي والعسكري، أهمية مزدوجة. فهو، من جهة، تعبير عن الرفض لكل ما أسفرت عنه «الإدارة المدنية»، ومن جهة أخرى، نضال لتأمين الحاجات الحياتية.

وقد تصاعد النضال ضد «روابط القرى» بشكل ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة. ولم تكن الاشتباكات التي وقعت في بيت كهل بين مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء «الروابط»، حادثاً معزولاً، حيث شهدت الضفة الغربية سلسلة من الأحداث العنيفة اعتراضاً على «الروابط»؛ ففي ١/ ٧ / ١٩٨٢ وقعت اشتباكات عنيفة في بلدة عصيرة الشمالية، قضاء نابلس، أدت إلى إصابة أربعة شبان من القرية واثنين من حرس الحدود الاسرائيليين بإصابات بالغة، أثناء التظاهرة التي انطلقت احتجاجاً على الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تأسيس «رابطة القرى في نابلس»، والتي تم على أثرها فرض حظر التجول على البلدة لعدة أيام (**المصدر نفسه**، ٣/٧/١٩٨٢). وفي حادث آخر، جرح ستة أشخاص في قرية رأس كركر، قرب رام الله، خلال تظاهرة ضد رابطة القرى المحلية، بينما هاجم عدد من أهالي قرية سعير، شمالي الخليل، يوم ٢٥/٧/١٩٨٢ زعيم رابطة القرية بالحجارة (**السفير**، ٢٧/٧/ ١٩٨٢، كما سجلت الأشهر الأخيرة، تصعيداً في العمليات العسكرية ضد أعضاء الروابط ومراكزها في مناطق مختلفة من الضفة؛ ففي البيرة قتل نضال زيد رمياً بالرصاص في ٢٤/٧/١٩٨٢ (**وفا**، ٢٧/٧/١٩٨٢)؛ وفي نابلس، جرت محاولتان ضد مكتب «رابطة القرى» فيها، إلا أنه تم اكتشاف القنبلة الموقوتة في المرتين خلال شهر آب (**المصدر نفسه**، ٣/٨/١٩٨٢)؛ وفي قرية